

تطبيق "يبوس" وإدارة الأزمة المالية الفلسطينية

نحو إعادة تشكيل أدوات الصمود في ظل الحصار المالي

مركز الأبحاث الفلسطيني
2026

تقدير موقف



مركز الأبحاث الفلسطيني هو مؤسسة بحثية استراتيجية تهدف إلى تقديم دراسات نوعية وتحليلات معمقة لدعم مصالح الشعب الفلسطيني وتعزيز الوعي العالمي بالقضية.

يسعى المركز إلى تمكين صناع السياسات والإعلاميين والأوساط الأكاديمية من خلال رؤى مستشرفة للمستقبل وتوصيات عملية، مع الجمع بين الأداء الأكاديمي والتأثير الميداني، ليكون صوتاً علمياً موثقاً وواجهة فكرية مرموقة على المستويين الإقليمي والدولي.

INFO@PRC.PS



02-2966228



0597777008



00970597777008



فلسطين | رام الله-المصيون
شارع أحمد الشقيري - عمارة باديكو هاوس - الطابق الثامن



تشهد المالية العامة الفلسطينية واحدة من أكثر أزماتها تعقيداً نتيجة استمرار احتجاز إسرائيل لأموال المقاصة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على قدرة الحكومة الفلسطينية على الإيفاء بالتزاماتها المالية، وفي مقدمتها صرف رواتب موظفي القطاع العام واستمرار تقديم الخدمات الأساسية. ولم تُفضِ المساعي الفلسطينية، وما رافقها من جهود ونداءات دولية، إلى إنهاء أزمة احتجاز أموال المقاصة أو الإفراج عنها، لتجد الحكومة نفسها أمام أزمة سيولة ممتدة فرضت البحث عن أدوات داخلية للتخفيف من تداعياتها وإدارة آثارها. ضمن هذا الإطار، أعلنت وزارة المالية الفلسطينية في 21 أيار/مايو 2026 الانتهاء من تطوير تطبيق "يبوس"، باعتباره تطبيقاً مالياً يهدف إلى تمكين موظفي القطاع العام من استخدام جزء من مستحقاتهم المالية في تسديد التزاماتهم لدى مزودي الخدمات الأساسية، على أن يُطلق بصورة تجريبية تمهيداً لتعميمه.

يأتي هذا التوجه في ظل استمرار صرف الرواتب بنسب متفاوتة، وتراجع الإيرادات العامة، واستمرار القيود المفروضة على المالية العامة الفلسطينية، بما يجعل التطبيق جزءاً من أدوات التعامل مع الأزمة المالية، ولا تنبع أهمية تطبيق "يبوس" من كونه منصة جديدة للمدفوعات الإلكترونية، وإنما من كونه يعكس توجهًا حكوميًا لإعادة توظيف الأدوات الرقمية في إدارة أزمة السيولة، من خلال بناء آلية تقاص تربط مستحقات الموظفين بمزودي الخدمات، بما يخفف من الآثار المباشرة للأزمة على الموظفين ويعزز صمودهم واستمرارية الخدمات الأساسية.

إطلاق تطبيق "يبوس"

جاء الإعلان عن تطبيق "يبوس" في ظل أزمة مالية ممتدة تعيشها الحكومة الفلسطينية نتيجة استمرار احتجاز أموال المقاصة وتراجع الإيرادات العامة، وما ترتب على ذلك من استمرار صرف رواتب موظفي القطاع العام بنسب متفاوتة. وأمام محدودية الخيارات المالية المتاحة، اتجهت الحكومة إلى تطوير أدوات داخلية للتخفيف من آثار أزمة السيولة وضمان استمرارية وصول الموظفين إلى الخدمات الأساسية.

وفي 21 أيار/مايو 2026، أعلنت وزارة المالية والتخطيط الفلسطينية الانتهاء من تطوير تطبيق "يبوس"، بوصفه تطبيقاً مالياً يستهدف دعم موظفي القطاع العام. وأوضح وزير المالية اسطفان سلامة أن الوزارة "انتهت من تطوير تطبيق مالي على الهواتف الذكية، لتمكين موظفي القطاع العام وعائلاتهم من تسديد التزاماتهم لمزودي خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات في هذه المرحلة، على أن يتم توسيع سلة الخدمات مستقبلاً"¹. كما أشار إلى أن مجلس الوزراء أطلق اسم "يبوس" على التطبيق، على أن يبدأ تشغيله في مرحلة تجريبية خلال شهر حزيران، تمهيداً لإتاحته للموظفين وعائلاتهم، مع نشر تفاصيل استخدامه خلال الأيام اللاحقة.

وأُتاحت التصريحات اللاحقة للناطق باسم الحكومة الفلسطينية محمد أبو الرب فهمًا أوضح لآلية تنفيذ التطبيق، إذ بيّن أن المرحلة الأولى ستكون تجريبية لضمان جاهزية النظام من الناحية التقنية، نظرًا لاعتماده على ربط حسابات الموظفين بمزودي الخدمات الأساسية، وفي مقدمتهم شركات الكهرباء والمياه والاتصالات. كما أوضح أن التجربة ستطبق على عينة من موظفي وزارة شؤون القدس ومحافظة القدس والدفاع المدني والضابطة الجمركية، قبل الانتقال إلى مرحلة التعميم على باقي موظفي القطاع العام². وتظهر هذه المعطيات أن الحكومة تبنت نهجًا تدريجيًا في تشغيل التطبيق، بما يسمح باختبار كفاءته التشغيلية قبل توسيع نطاق الاستفادة منه.

تكشف المعطيات المرتبطة بإطلاق تطبيق "يبوس" أن الحكومة الفلسطينية لم تتجه إلى طرح وسيلة جديدة للدفع الإلكتروني بقدر ما سعت إلى استحداث أداة للتعامل مع القيود التي فرضتها أزمة السيولة على المالية العامة. فالتطبيق جاء في ظل استمرار احتجاز أموال المقاصة، وتراجع قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية، الأمر الذي دفعها إلى البحث عن آليات تضمن استمرار حصول الموظفين على الخدمات الأساسية من خلال توظيف مستحقاتهم المالية بصورة أكثر كفاءة. ومن ثم، فإن فهم الأهمية الفعلية لتطبيق "يبوس" لا يقتصر على توقيت إطلاقه أو الخدمات التي يقدمها، وإنما يمتد إلى آلية عمله والمرتكزات المالية التي يقوم عليها، وهو ما يتطلب الوقوف على طبيعة التطبيق بوصفه أداة لإدارة السيولة أكثر من كونه منصة للدفع الإلكتروني.

تطبيق "يبوس".. من منصة دفع إلى آلية لإدارة السيولة

قدمت الحكومة الفلسطينية تطبيق "يبوس" باعتباره أحد مكونات خطتها للتحويل الرقمي وتطوير الخدمات الحكومية، إلا أن طبيعة عمله تمنحه وظيفة تتجاوز مفهوم تطبيقات الدفع الإلكتروني التقليدية. فالتطبيق لا يعتمد على إنشاء محفظة إلكترونية أو إتاحة وسائل دفع جديدة، وإنما يقوم على توظيف المستحقات المالية لموظفي القطاع العام ضمن آلية تتيح لهم تسديد التزاماتهم تجاه مزودي الخدمات الأساسية، بما يربط بين الحكومة والموظف والجهات المقدمة للخدمة في إطار مالي واحد.

وتتضح هذه الآلية بصورة أكبر في تصريحات مدير مشروع "يبوس" مراد عمرو، الذي أوضح أن الأموال التي ستودع في التطبيق "هي من مستحقات الموظف لدى الحكومة وليست من راتبه"، بما يعني أن التطبيق لا يستند إلى تحويلات نقدية جديدة، وإنما إلى المستحقات المالية القائمة أصلًا للموظفين³. كما أشار إلى أن وزارة المالية

أبرمت اتفاقيات مع خمس عشرة شركة لتقديم الخدمات الأساسية ضمن المرحلة الأولى من التطبيق، مع العمل على توسيع هذه الاتفاقيات لتشمل شركات وقطاعات إضافية خلال المراحل اللاحقة.

وتكشف هذه الآلية أن تشغيل التطبيق يعتمد على نظام تسوية يربط المستحقات المالية للموظفين بمزودي الخدمات المتعاقدين مع وزارة المالية، بما يتيح استخدام جزء من تلك المستحقات في سداد الالتزامات الأساسية، وفي مقدمتها خدمات الكهرباء والمياه والاتصالات. وإلى جانب ذلك، أوضح الناطق باسم الحكومة محمد أبو الرب أن "يبوس" يندرج ضمن رؤية الحكومة للتحويل الرقمي، وأن المرحلة اللاحقة تستهدف توسيع نطاق التطبيق ليشمل شركات وخدمات إضافية، بما يعزز دائرة الاستفادة منه تدريجيًا⁴.

وبذلك، يتبين أن الاختلاف الجوهرى في "يبوس" لا يكمن في كونه تطبيقًا ماليًا فحسب، وإنما في الآلية التي يقوم عليها، إذ يعتمد على إدارة المستحقات المالية وربطها بمقدمي الخدمات عبر نظام تسويات منظم، وهو ما يميزه عن تطبيقات الدفع الإلكتروني التقليدية، ويمهد لفهم الدور الذي يمكن أن يؤديه في إدارة الأزمة المالية الفلسطينية.

الدلالات الاستراتيجية لتطبيق "يبوس" في إدارة الأزمة المالية

تكشف آلية عمل تطبيق "يبوس" أن أهميته لا ترتبط بإطلاق وسيلة جديدة للمدفوعات الرقمية، بقدر ما تعكس توجهًا حكوميًا لإعادة توظيف الأدوات المالية المتاحة في مواجهة أزمة سيولة ممتدة. فالتطبيق لا يضيف موارد مالية جديدة إلى الخزينة العامة، ولا يعالج الأسباب البنيوية للأزمة، وإنما يستند إلى إعادة تنظيم استخدام المستحقات المالية للموظفين بما يضمن استمرار حصولهم على الخدمات الأساسية. ومن هذا المنطلق، لا يمكن قراءة "يبوس" بمعزل عن البيئة المالية التي فرضت ظهوره، ولا عن التحولات التي طرأت على أسلوب إدارة الحكومة الفلسطينية للأزمة منذ تصاعد أزمة المقاصة.

ولا يمكن فهم هذا التوجه بمعزل عن الواقع المالي الذي تعمل في إطاره الحكومة الفلسطينية. فقد أوضح الناطق باسم الحكومة أن الحكومة لا تتعامل حاليًا إلا مع نحو 10% من الموارد المالية التي كان من المفترض أن تصل إلى الخزينة، بعد فقدان ما يقارب 68% من الإيرادات نتيجة استمرار احتجاز أموال المقاصة، إلى جانب انخفاض الإيرادات المحلية بنحو 22% بفعل تراجع النشاط الاقتصادي والعمالة الداخلية في الضفة الغربية⁵.

وتفسر هذه المؤشرات انتقال الحكومة من التركيز على معالجة الأزمة عبر المسارات السياسية والدبلوماسية إلى تطوير أدوات داخلية للتعامل مع آثارها المالية، بحيث أصبح الهدف يتمثل في إدارة الموارد المتاحة بأعلى قدر ممكن من الكفاءة، وضمان استمرار الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، إلى حين حدوث تغير في البيئة المالية التي تعمل ضمنها الحكومة. وفي هذا الإطار، لا يمثل تطبيق "يوس" مجرد وسيلة لتسهيل المدفوعات، وإنما يعكس جملة من التحولات في أسلوب إدارة الأزمة المالية الفلسطينية، سواء على مستوى أدوات التدخل الحكومي، أو إدارة المستحقات والسيولة، أو طبيعة العلاقة مع القطاع الخاص، أو توظيف التحول الرقمي في إدارة المالية العامة. ويمكن الوقوف على أبرز هذه الدلالات فيما يأتي:

- **اللجوء إلى الأدوات الداخلية دون التخلي عن المطالبة بأموال المقاصة**، يكشف إطلاق تطبيق "يوس" عن توجه حكومي لتطوير أدوات داخلية للتخفيف من آثار الأزمة المالية، بالتوازي مع استمرار المساعي السياسية والدبلوماسية والقانونية لاستعادة أموال المقاصة المحتجزة. ويعكس ذلك انتقالاً من الاكتفاء بالمطالبة بالحقوق المالية إلى بناء آليات عملية للتكيف مع استمرار الأزمة، دون أن يشكل ذلك تراجعاً عن الحق الفلسطيني في أموال المقاصة.
- **التحول من إدارة الرواتب إلى إدارة المستحقات والسيولة**، يعكس التطبيق تحولاً في أسلوب إدارة الموارد المالية، إذ لم يعد التعامل مع مستحقات الموظفين يقتصر على صرف الرواتب، وإنما امتد إلى توظيف تلك المستحقات في تسوية الالتزامات الأساسية عبر آلية تقاص رقمي، بما يسمح بإدارة السيولة المتاحة بكفاءة أكبر في ظل محدودية الموارد.
- **توسيع الشراكة مع القطاعات الوطنية**، يعتمد "يوس" على شبكة من الاتفاقيات مع مزودي الخدمات، بما يجعل جميع القطاعات شريكة في تنفيذ آلية إدارة الأزمة المالية. ومن شأن توسيع هذه الشراكات أن يعزز قدرة التطبيق على توفير الخدمات الأساسية، ويزيد من كفاءة إدارة الموارد المتاحة.
- **توظيف التحول الرقمي في إدارة الأزمة المالية**، رغم أن التطبيق يندرج ضمن خطة الحكومة للتحول الرقمي، فإن أهميته تتجاوز تطوير الخدمات الإلكترونية، إذ يوظف البنية الرقمية كأداة لإدارة الأزمة المالية، بما يعكس اتساع دور التحول الرقمي ليشمل دعم استمرارية الخدمات العامة في ظل القيود المالية.

يعد تطبيق "يوس" توجهًا حكوميًا نحو توظيف أدوات داخلية للتعامل مع تداعيات الأزمة المالية، من خلال إدارة المستحقات المالية وربطها بمنظومة الخدمات الأساسية. غير أن نجاح هذه التجربة لا يتوقف على كفاءة التطبيق أو آلية عمله فحسب، وإنما يرتبط بقدرته على التوسع التدريجي ليشمل مزيدًا من القطاعات والجهات المقدمة للخدمات، وباستمرار التنسيق بين المؤسسات الحكومية والهيئات المحلية ومقدمي الخدمات ومختلف الجهات ذات العلاقة، بما يعزز فاعلية التطبيق ويزيد من نطاق الاستفادة منه.

وفي المحصلة، لا يمكن فصل التحديات التي قد تواجه تطبيق "يوس" عن طبيعة البيئة المالية التي أفرزت الحاجة إليه. فرغم ما قد يواجهه التطبيق من تحديات تتعلق بالتوسع، أو استدامة التطبيق، أو اتساع نطاق الاستفادة منه، فإن هذه التحديات تبقى أقل تأثيرًا من استمرار الأزمة المالية ذاتها وما تفرضه من قيود على قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية.

¹ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، (21 أيار/مايو 2026). وزارة المالية تعلن موعدًا لصرف الرواتب وإطلاق تطبيق «يوس» المالي، <https://2u.pw/897uwZ>

² راديو بسمه، (26 حزيران/يونيو 2026). تصريحات الناطق باسم الحكومة الفلسطينية محمد أبو الرب حول آلية عمل تطبيق «يوس» وأهداف إطلاقه. <https://2u.pw/uWDXIA>

³ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، (30 حزيران/يونيو 2026). المالية: 1400 موظف سجلوا في تطبيق «يوس» خلال المرحلة التجريبية. <https://2u.pw/e5AtyN>

⁴ راديو بسمه، (26 حزيران/يونيو 2026). مرجع سابق.

⁵ راديو بسمه، (26 حزيران/يونيو 2026). مرجع سابق.